اثر القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية-الكويتية ١٩٦٤-١٩٦٨ تأريخ حديث ومعاصر

هادي خليف كريم

الكليه التربويه المفتوحه

d.hadikhuliefkareem@yahoo.com

الخلاصة

ان موضوع دراسة اثر القضيه الفلسطينية في العلاقات السعودية–الكويتية ١٩٦٤–١٩٦٨ يعد من الاهميه السياسية والاقتصادية في ازدياد تطور العلاقات السعودية الكويتية وفضلاً عما تشكله المده الزمنيه التي تعد من اهم وادق الحقب التاريخية ففي هذه المده ظهر جلياً الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري وتأثيراته على القضيه الفلسطينية، فضلاً عن الغليان الجماهيري الذي وجده الرئيس المصري جمال عبدالناصر القاعده التي ينطلق من خلالها لتحرير فلسطين اضافه الى التوجهات الجماهيريه المتصاعده بالمنادات الوحدويه على الرغم من فشل مشروع الاتحاد الهاشمي عام ١٩٥٨ والوحده بين مصر وسوريا عام ١٩٦١، كانت هذه الشعارات والتوجهات الجماهيريه بلورة ظهور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني من خلال القمه العربية الاولى التي انعقدت في القاهره عام ١٩٦٤. ان هذه الحقبه المليئه بالاحداث انعكست بشكل مباشر او غير مباشر على نمو علاقات المملكه السعودية والكويت من احداث القضيه الفلسطينية خاصه وبعد ان اتضح لنا ان هذه الحقبه لم تحض بعناية الباحثين ولم تنل ما يستحقه من دراسه وتمحيص ، واجهتنا جمله من الصعوبات للحصول على المصادر والمراجع . تتألف الدراسه من مقدمه واربع بحوث وخاتمه تناولت في المبحث الاول السعودية والقضيه الفلسطينية في مؤتمر القمه العربي الاول (القاهره ١٣–١٧ كانون الثاني ١٩٦٤)، وتناولت في المبحث الثاني دور السعودية والكويت في مؤتمر القمه الثاني(الاسكندريه من ١١–٥ ايلول ١٩٦٤)، وخصص المبحث الثالث دور السعودية والكويت في مؤتمر القمه العربي الثالث(الدار البيضاء من ١٣–١٧ايلول ١٩٦٥)، اما المبحث الرابع فقد سلط الضوء على موقف السعودية والكويت في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، اما الخاتمه فقد انصبت على ابرز ما توصلت اليه الدراسه من استنتاجات خلال مدة الدراسه التي حددها الباحث، اعتمدت الدراسه على مصادر ومراجع متنوعه ابرزها الوثائق المنشوره لجامعة الدول العربيه والوثائق الفلسطينية ،فضلاً عن المصادر العربيه والمترجمه والاجنبيه والاطاريح والرسائل الجامعية والصحف التي لايستغني عنها اي باحث في الدراسات التاريخية .

الكلمات المفتاحية : القضية الفلسطينية ، مؤتمر القمة العربية.

Abstract

The subject of the study of the impact of the Palestinian issue in Saudi relations-Kuwaiti 1964-1968 is one of the political and economic importance in the increasing sophistication of the Saudi-Kuwaiti relations, as well as posed by the length of time which is one of the most important and most reliable historical eras. In this duration was clearly evident political, economic and military conflict and its effects on the Palestinian issue , as well as the boiling democratic that was found by the Egyptian President Jamal Abdel Nasser, the rule which stems from which for the Liberation of Palestine as well as democratic trends that is rised by the proclamation unitary in spite of the failure of Union project in 1958, and the unity between Egypt and Syria in

1961, these were the slogans and orientations mass crystallization Liberation Organization appearance Palestinian legitimate representative of the Palestinian people during the summit, the first Arab, which was held in Cairo in 1964. The epoch eventful reflected directly or indirectly, to the growth of Saudi Arabia and Kuwait Saudi relations of the events of the Palestinian cause especially after it became clear to us that epoch did not incite carefully researchers did not meet what it deserves from the study and scrutiny, we have encountered a number of difficulties for sources and references. The study consists of an introduction and four research and a conclusion dealt with in the first part, Saudi Arabia and the Palestinian cause in the Arab Summit first (Cairo, January 13-17 1964), in the second part I dealt with, the role of Saudi Arabia and Kuwait in the second Summit (Alexandria from September 11-5 1964), the third section devoted for the role of Saudi Arabia and Kuwait in the third Conference of the Arab Summit (Casablanca from 13-17 September 1965), while the fourth section has highlighted the position of Saudi Arabia and Kuwait in the fifth of June 1967 war, while the conclusion has focused on the main findings of the study during the study period set by the researcher that, the study on the sources and references NES, notably the published documents of the Arab League and the Palestinian documents adopted, as well as Arab sources and translated and foreign, theses and newspapers that can't be indispensable by any researcher in historical studies

Key words: the Palestinian issue, the Arab Summit.

المبحث الاول:السعودية والقضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الاول (القاهرة ١٣-١٧ كانون الثاني ١٩٦٤

لعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا بأن القضية الفلسطينية كانت العامل الاساس وراء الدعوة التي وجهها الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩٦٣ لقادة الامة العربية لعقد اجتماع على مستوى القمة[١].

لقد كانت دعوة الرئيس المصري في هذه المرحلة مفاجأة لم يكن يتوقعها احد بسبب الخلافات العميقة بين العديد من الاقطار العربية[٢]، ولكن الرئيس عبد الناصر قد وضع حدا لكل التساؤلات التي كانت تؤكد على كيفية التقاء الملوك والرؤساء وهناك خلافات عميقة بينهم، اذ قال الرئيس عبد الناصر ان القضية الفلسطينية هي القاسم المشترك الذي لايختلف حوله احد من الزعماء العرب[٣].

---

[١] احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، مطبعة دار الانوار، عمان، ١٩٨١، ص١٤.

[٢] ساد العلاقات العربية–العربية توتر ملحوظ، منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ويمكن ايجازه كالاتي:

–السعودية والجمهورية العربية المتحدة بسبب اكتشاف الدور السعودي في عملية الانفصال في ايلول ١٩٦١، ومهاجمة المسؤولين السعوديين للرئيس عبد الناصر، فضلا عن اختلاف موقفهما من ثورة السادس والعشرين من ايلول ١٩٦٢ اليمنية.

–الاردن والجمهورية العربية المتحدة، بسبب موقف الاردن العدائي من سياسة جمال عبد الناصر خاصة بعد لجوء قيادات الحركة الوطنية الى القاهرة وحمايتها لهم.

–الجمهورية اليمنية والحلف السعودي الاردني بسبب تأييد ومعاونة السعودية للامام اليمني المخلوع (الامام بدر) ضد الثورة اليمنية.

=–الكويت والعراق وسوء العلاقات بسبب مشاكل الحدود اليمنية بينهما للمزيد من التفاصيل ينظر: امين نخلة، العلاقات العربية–العربية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص٢٩–٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٩.

ولعل ذلك يتضح من رد الامير عبد الله السالم الصباح على دعوة الرئيس عبد الناصر في اليوم نفسه اي الثالث والعشرين من كانون الاول بقوله "ان قضية فلسطين هي قضية الامة العربية جمعاء، وان اي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق اهلها..." [١].

وفي مساء يوم الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٦٤، عقد المؤتمر في مبنى الجامعة العربية بالقاهرة، وحضرته وفود ثلاث عشرة دولة (الاردن، تونس، الجزائر، السودان، العراق، السعودية، سوريا، مصر، اليمن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب) ، فضلا عن احمد الشقيري ممثلا عن فلسطين، وقد ترأس الوفد السعودي الملك سعود بن عبد العزيز اما الوفد الكويتي فقد ترأسه الامير عبد الله السالم الصباح[٢].

وكانت المشكلة الاولى امام المؤتمرين من سيمثل فلسطين في المؤتمر وكان من الطبيعي ان يكون احمد الشقيري هو المرشح لتمثيل فلسطين في القمة بوصفه ممثلها في الجامعة، غير ان هناك من اعترض على ذلك لان فلسطين ليست دولة مستقلة، وان احد بنود جامعة الدول العربية انها لاتقبل غير الدول المستقلة، وبالفعل قامت في اوساط الجامعة ضجة حول هذا الامر، ولاسيما ان السعودية كان لها موقفها الخاص من احمد الشقيري بالذات، اذ كانت هناك خلافات شخصية بين ولي العهد السعودي الامير فيصل واحمد الشقيري منذ ان كان الاخير سفيرا للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة، ولقد خاضت مصر والجزائر والكويت حملة دعم واسعة للشقيري تكللت بالنجاح، فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر ممثلة بشخص احمد الشقيري[٣].

واتخذ المؤتمرون مجموعة من القرارات في الجوانب السياسية والعسكرية والمالية وتم مناقشة مسألة تنقية الاجواء العربية وحل الخلافات بينهم وقيام قيادة عربية موحدة[٤].

وعالج القادة العرب موضوعين رئيسيين هما:

الاول تنفيذ المشروع العربي لتمويل روافد نهر الاردن من منابعه العربية واتخذوا (القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في ميدان الدفاع، او الميدان الفني، او ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيادة بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره) [٥].

وقد اكد ذلك عبد الخالق حسونة، امين عام الجامعة العربية في مؤتمر صحفي عقده في مساء اليوم الثالث للمؤتمر بقوله "انه قد خصص مبلغ (١١) مليون جنيها لمواجهة النفقات الخاصة باعمال تمويل الروافد العربية، وان هذه العملية تتطلب ثمانية عشر شهرا فقد، وبالفعل فقد تم البدء بانشاء السد على نهر اليرموك بالكلفة المخصصة بحيث تدفع السعودية والكويت ومصر والعراق (٨٠%) منها، اما الكلفة الباقية (٢٠%) المتبقية فتكفل بدفعها الاردن وسوريا ولبنان والجزائر وليبيا[٦].

---

[١] بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٦.

[٢] احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٤.

[٣] حميد حسين علي حسن البالاني، دور المملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربية ١٩٦٤-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، ص٦٦.

[٤] جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٢-٣٣.

[٥] احمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص٤٦.

[٦] مروة جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٨٩، ص١٦١.

اما الموضوع الثاني الذي عالجه المؤتمرون فيتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني، فقد جاء في الفقرة الخامسة من قرارات المؤتمر "ان يستمر احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره"[١].

وقد بين عبد الخالق حسونة المقصود بتنظيم الشعب الفلسطيني في مؤتمره الصحفي بقوله ان المقصود "ان يشعر الفلسطينيون انهم شعب كسائر الشعوب، لهم الحق في تكون لهم حكومة، وفي ان يعودوا الى وطنهم وان يقوم الفلسطينيون انفسهم بتنوير الرأي العام في قضيتهم، وان يدافعوا عنها بكل الوسائل" وذكر انه عهد الى ممثل فلسطين في الجامعة احمد الشقيري ان "يتابع اتصالاته بحكومات الدول الاعضاء بالشعب الفلسطيني حيثما وجد، لبحث الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وابراز شخصيته وكيانه القومي"[٢].

واكد احمد الشقيري على ضرورة قيام الكيان الفلسطيني بتنظيم الشعب الفلسطيني بقوله "ان الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولايمارس سيادة ولايهدف الى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية وانما هو تنظيم للشعب الفلسطيني ليتعاون مع جميع الدول العربية"[٣].

وخلال مناقشة المؤتمر للكيان الفلسطيني تحدث الملك سعود بن عبد العزيز بان تجربة حكومة عموم فلسطين قد فشلت، فأكد الشقيري "نحن لانريد ولانقدر ان نمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة"[٤]، اما الكويت فقد طالبت دول عربية اخرى كالجزائر وتونس بانشاء جبهة تحرير وطنية فلسطينية[٥].

وهكذا لم تكن الدول العربية متفقة حول طبيعة الكيان الفلسطيني ولم يخول المؤتمر انشاء الكيان الفلسطيني، بل جاءت الموافقة المبدئية على مناقشة قيام الكيان الفلسطيني بصورة مختلفة عما يطمح اليه ممثل فلسطين. وعلى اية حال فقد اثمرت جهود الفلسطينيين على اثر قرار المؤتمر العربي الاول بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني المؤلف من ١١٥ ممثلا للقطاعات الهامة من المجتمع الفلسطيني، وذلك في القدس في الثامن والعشرين من ايار ١٩٦٤، وانتخب احمد الشقيري اول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي عمد بدوره لتنظيم الشعب الفلسطيني بتعيين اول لجنة تنفيذية للمنظمة، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من اربعة عشر عضوا[٦].لم تكن خطوة الشقيري عفوية او غير مدروسة بل خطاها بشكل مباشر بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الاول، حتى تشترك فلسطين في مؤتمر القمة العربي الثاني ممثلا بهيئة رسمية تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية وليس تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية، ومن اجل ذلك قام الشقيري بالاتصال بالدول العربية ومنها الكويت من اجل دعم مهمته ونجاحها، وهو يعد العدة لانشاء دولة فلسطينية، وليس منظمة للتحرير والجهاد، فزار الكويت في العشرين من شباط ١٩٦٤ وقدم للمسؤولين فيها شرحا كاملا عن الكيان الفلسطيني وقد تمت المناقشة على مدى يومين بشكل واسع وصريح حول انشاء كتائب تحرير فلسطين[٧].

---

[١] احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٥.

[٢] احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٦.

[٣] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٤٦.

[٤] احمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣-١٩٦٥، الفصل السادس من كتاب منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٨، ص٦٩-٧٠.

[٥] المصدر نفسه، ص٧٠.

[٦] الكتاب السنوي الفلسطيني لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص١٢٣.

[٧] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٦٦.

بعد ذلك قام الشقيري بجولة شملت الضفتين للاتصال بالفلسطينيين والاستماع الى ارائهم عن الكيان الفلسطيني، وقبل مغادرته عمان طلب من الامير عبد الله السالم الصباح اصدار بلاغ رسمي بالموافقة على انشاء الكيان الفلسطيني، وكان رد الامير بان لامر محتاج الى اجتماع مجلس الوزراء، وبالفعل عقد مجلس الوزراء اجتماعا بحضور الملك حسين صدر على اثره بيان اكد التزام الكويت بقرارات مؤتمر القمة العربي الاول ومنها القرار الخاص بقيام الكيان الفلسطيني[١].

كما لقي المشروع تأييد العراق وسوريا والبحرين وقطر ولبنان وكذلك مصر، اما السعودية فقد رفضت المشروع بسبب خلافاتها مع مصر حول حرب اليمن[٢]،

كما ان المندوب السعودي الدائم لدى الجامعة العربية طاهر رضوان عارض في اجتماع لجنة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المنبثق عن مؤتمر القمة العربي الاول في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٤ مقررات المؤتمر الفلسطيني في القدس وانشاء كيان فلسطيني، واتهم احمد الشقيري بتجاوز السلطة التي حولها اياها مؤتمر القمة العربي وقال "ان السعودية تحبذ انشاء كيان فلسطيني ينتخبه الفلسطينيون رئيسه انتخابا"[٣].

واخيرا لابد من بيان موقف السعودية الواضح من انشاء الكيان الفلسطيني وترأس احمد الشقيري لهذا الكيان وذلك من خلال البيان الذي اعلنته سفارة المملكة العربية السعودية في عمان في السادس عشر من حزيران ١٩٦٤ والذي اكدت فيه "ان المملكة العربية السعودية لا ولن تعارض مبدأ انشاء الكيان الفلسطيني... وان اعتراض المملكة العربية السعودية انحصر في تجاوز احمد الشقيري الصلاحيات التي خوله اياها مؤتمر القمة... وانها ترى وتؤمن بان من حق الشعب الفلسطيني وحده ان يختار ممثليه في هذا الكيان لا ان يفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضا" ويعكس نص بيان السفارة السعودية موقف المملكة الرسمي والذي لايتعدى كونه تدخلا مباشرا في شؤون الفلسطينيين الداخلية الذين هم بأمس الحاجة الى خطوات عملية لقيام كيانهم الفلسطيني في هذه المرحلة اكثر من عملية بناء نظام سياسي على اسس ديمقراطية لازالت السعودية حتى يومنا هذا بعيدة عنه، وهكذا يتضح التناقض الواضح في الموقفين السعودي والكويتي من قيام الكيان الفلسطيني المستقل[٤].

المبحث الثاني: دور السعودية والكويت في مؤتمر القمة العربي الثاني (الاسكندرية ٥-١١ ايلول ١٩٦٤)

انعقد المؤتمر الثاني للقمة العربية في الاسكندرية في الخامس من ايلول ١٩٦٤ بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الاول الذي يدعو الى عقد اجتماعات دورية للملوك والرؤساء العرب، وقد حضر المؤتمر نيابة عن الملك السعودي ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز، في حين ترأس الشيخ عبد الله السالم الصباح وفد الكويت[٥].

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر الى جانب ملوك ورؤساء الدول العربية بصفتها القيادة التي اختارها مؤتمر القدس في الثامن والعشرين من ايار ١٩٦٤، وقدم رئيسها احمد الشقيري للمؤتمر

---

[١] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول موقف الدول العربية ينظر المصدر نفسه، ص٧٤-٧٨.

[٣] الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٥، ص٣٩٦.

[٤] الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٥، ص٢٩٧.

[٥] احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٧.

تقريرا تضمن مراحل تكوين بناء الكيان الفلسطيني، وطالب الدول العربية بتقديم الدعم المالي والعسكري لهذا الكيان[١].

واكد احمد الشقيري في المؤتمر "ان هدفنا القومي في تحرير التراب الفلسطيني واقامة دولة عربية وان هذا الهدف هو المبرر الوحيد لمشاركتنا في مؤتمر القمة..." [٢].

وقد رحب الملوك والرؤساء العرب من بينهم السعودية والكويت في البيان الختامي للمؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا للشعب الفلسطيني والمتحمل لمسؤولية العمل الوطني الفلسطيني والنهوض بما يمليه عليها الواجب على الصعيدين العربي والدولي[٣].

واتخذ المؤتمر جملة من القرارات، خص منها القضية الفلسطينية بما يأتي[٤]:

اولا: وضع خطة عمل عربي جماعي لتحرير فلسطين عاجلا ام آجلا:

١. ان الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين.

أ.هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني.

ب.هدف اولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول، التي تجري فيها روافد نهر الاردن، حرية العمل العربي في الاراضي العربية، وهذا الى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية، وهو الذي تقرر في مؤتمر القمة العربي الاول تأمينا للتنفيذ الفوري للمشروعات العربية، لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده، واحباطا لمشروعات اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن.

٢. بالنسبة للهدف العاجل، استكمال تنفيذ جميع مقررات الدورة الاولى لمجلس الملوك والرؤساء العرب تنفيذا تاما ناجزا في جميع الميادين الفنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية، وفي مقدمتها المشروعات العربية لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده.

٣. إن تحقيق الهدف القومي النهائي في تحرير فلسطين يستلزم:

أ.استكمال القوة العربية لتحقيق هذا الهدف، وحشد جميع الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ب.ان تضع القيادة العربية الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف، وما يستلزمه من قوات ومعدات واموال ووقت.

ج.ان تبين كل دولة في تفصيل، مقدرتها على تقديم العون البشري والمالي لاستكمال قوات الدول العربية المحيطة باسرائيل والتي تحتاج الى هذا العون، وان تحدد مساهماتها في حمل مسؤولياتها تجاه هذا الهدف القومي.

د.ان يضع القائد العام خلال عام، خطة تفصيلية لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني على اساس القوات المتوفرة حاليا، وتعرض على المجلس في دورته المقبلة.

ثانيا: الكيان الفلسطيني:

١. الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي.

---

[١] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص١٢٨.

[٣] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص٢٣.

[٤] حول المقررات ينظر جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق ، ص٣٤-٣٧.

٢. الموافقة على مبلغ مليون جنيه استرليني ميزانية العام الاول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية على ان تؤديها الدول الاعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، والدول الراغبة ان تساهم اكثر من المبلغ المعين لها.

ثالثا: التنظيم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية: ايد مجلس الملوك ورؤساء دول الجامعة العربية قرار المنظمة هذا بانشاء جيش التحرير الفلسطيني، وذلك طبقا لما تضمنه تقرير القائد العام في الموضوع ووفقا للمبادئ الاتية:

١. تختار المنظمة افراداً وضباطاً لهذه القوات من ابناء فلسطين حيثما وجدوا، وللمنظمة ان تستعين بمن تحتاج اليهم من الضباط والخبراء والفنيين من رعايا الدول العربية.

٢. يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها على وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

٣. يكون مقر هذه القوات على ارض تختارها المنظمة بموافقة الدول المعنية.

٤. تخضع هذه القوات في العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة او القيادات المحلية، حسبما ترى القيادة العامة ذلك.

٥. يعتمد مبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني لانشاء جيش التحرير الفلسطيني، تسدد من بند الاحتياطي المخصص للقيادة العربية الموحدة.

٦. يعتمد مبلغ ميلونين من الجنيهات الاسترلينية مصاريف ادامة متكررة لهذا الجيش، تسددها الدول الاعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة.

٧. التزمت كل من الجمهورية العراقية ودولة الكويت بتقديم مبلغ مليونين من الجنيهات الاسترلينية والتزمت المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ مليون جنيه استرليني، وكذلك التزمت المملكة الليبية بتقديم مبلغ نصف مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم التكاليف اللازمة لانشاء جيش التحرير الفلسطيني.

٨. يتولى الامين العام للجامعة تأليف لجنة برئاسته لدراسة مشروع المؤسسة المالية المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تقرير عنه الى المجلس في دورته المقبلة.

واكد امير الكويت ان مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية قد اعطى اعترافا عربيا رسميا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، ولاشك ان هذا الانجاز القومي عبر عن حالة جديدة من الوعي العربي القومي بدور الشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية قضيته العادلة، بعد ان حصلت القضية الفلسطينية على قرارات تنص على انشاء الكيان الفلسطيني وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، بممارسة مهامها، واخيرا تكوين جيش التحرير الفلسطيني، وقد اقرها المؤتمر بالاجماع وبدون اعتراض او تحفظ احدى الدول[1]. بل كان لابد من اتخاذ هكذا خطوات وتقديم دعم كامل لمنظمة التحرير كونها الممثل للشعب الفلسطيني وقيام مكونات الدول الفلسطينية سياسيا وعسكريا ولكن فيما بعد فان الصراعات والمزايدات على القضية الفلسطينية بين قادة الانظمة العربية من اجل خدمة مصالحهم الخاصة اوصى بان القرار اتخذ للتخلص من تبني القضية وجعلها قطرية.

اما بالنسبة للموقف السعودي من مؤتمر القمة العربي الثاني فقد اتسم بالمشاركة في المؤتمر وبمباركة خطوة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت الى عدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني الداخلية،

---

[1] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٥.

وترك الفلسطينيين احرار في ممارسة شؤونهم الخارجية واختيار قيادة منظمتهم، واعلنت الحكومة السعودية تبرعها بمليون جنيه استرليني لتأسيس جيش التحرير الفلسطيني، وهو الجناح العسكري للمنظمة، ومن جانبه صرح الامير فيصل بن عبد العزيز الذي كان ينوب عن الملك سعود في رئاسة الوفد السعودي للمؤتمر بان من حق الفلسطينيين ان تكون كلمتهم هي الاولى، في كل ما يتعلق بقضية بلادهم، وان المملكة العربية السعودية تؤيد مايقرره الفلسطينيون بانفسهم، ويدافع عن آرائهم وارادتهم الكاملة[١].

ويعلق احمد الشقيري في مذكراته على الموقف السعودي بقوله ان المملكة العربية السعودية رحبت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها تحفظت على اسناد منصب رئاسة المنظمة للشقيري، كما ذكر ولي العهد السعودي الامير فيصل في الجلسة السادسة للمؤتمر بقوله "بان المملكة العربية السعودية تريد انشاء كيان فلسطيني سليم وقوي يمثل الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية وانتخابية، وان احمد الشقيري تجاوز صلاحياته المنوطة به، لاسيما وان الملوك والرؤساء العرب المؤتمرين في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤، قد عهدوا الى احمد الشقيري بدراسة الوسائل اللازمة لانشاء الكيان الفلسطيني، ولم يعهدوا اليه انشائه او تولي رئاسته"، ويستمر الشقيري بتعليقه على الموقف السعودي بقوله "ان الامير فيصل لم يكتف بالاعتراض على رئاسة الشقيري للمنظمة، بل عرض على المؤتمرين رسائل من بعض الزعماء الفلسطينيين كانوا يحتجون فيها على قيام المنظمة، ويؤكدون ان المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في القدس، لايمثل رأي الشعب الفلسطيني، الامر الذي اثار جدلا طويلا بين الامير فيصل واحمد الشقيري، تدخل بعد ذلك الملوك والرؤساء المؤتمرون الذين كان معظمهم يؤيدون احمد الشقيري، لانهائه وتقرير وجهات النظر بين الطرفين.

واكد احمد الشقيري في مذكراته ان الموقف السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الثاني يعود الى عاملين : الاول هو الخلاف الشخصي بين ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز واحمد الشقيري. اما الثاني:فهو تأييد مصر لاسناد المنظمة للشقيري، وهذا ماترفضه السعودية بسبب حربها مع مصر في اليمن[٢].

المبحث الثالث: دور السعودية والكويت في مؤتمر القمة العربي الثالث (الدار البيضاء ١٣-١٧ ايلول ١٩٦٥)

في الثالث عشر من ايلول عام ١٩٦٥ عقد المؤتمر الثالث للقمة العربية في الدار البيضاء بالمغرب، وقد مثل الجانب السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز بينما مثل الجانب الكويتي الامير عبد الله السالم الصباح[٣].

وقد قدم احمد الشقيري مطالب الى المؤتمر تضمنت مايلي[٤]:

١. المبادرة الى انشاء جيش التحرير الفلسطيني.
٢. تسليح القرى الامامية وتحصينها.
٣. التجنيد الاجباري.
٤. اقامة معسكريات تدريب للفلسطينيين في الاردن.

---

[١] حميد حسين علي حسين البالاني، المصدر السابق، ص٦٩.

[٢] احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٦.

[٣] عصام احمد عودة، المصدر السابق، ص١٩.

[٤] للمزيد من التفاصيل حول المطالب الفلسطينية ينظر: منظمة التحرير الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٩.

٥. انشاء فرق الدفاع المدني.
٦. تطبيق نظام الجباية الشعبية لتمويل الكفاح الفلسطيني المسلح.
٧. منح قيادة جيش التحرير الفلسطيني جميع التسهيلات والحصانات التي تيسر لها القيام بالمهام المطلوبة.
٨. الموافقة على البروتوكول لمتعلق بتنظيم شؤون الفلسطينيين وبخاصة مايتعلق بالسفر والاقامة والعمل.
٩. توفير الجو اللازم لابناء فلسطين لتمكينهم من اجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني المقبل.
١٠. اعتماد ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة الدول العربية الى اداء مساهماتها المالية.
١١. منح المنظمة ومكاتبها جميع التسهيلات التي تمكنها من القيام بواجباتها.

ونظرا لان الرؤساء والملوك العرب قد وقعوا اثناء مؤتمر القمة العربي الثالث على ميثاق التضامن العربي الثالث من اربع نقاط[١] وهـــي:

١. تضامن الدول العربية في خدمة الامة وقضيتها الاولى فلسطين.
٢. احترام انظمة الحكم في كل بلد عربي والتعهد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
٣. احترام قواعد القانون الدولي.
٤. الامتناع عن تشجيع حركات التمرد في اي بلد عربي من جانب بلد عربي اخر.

لذا رفض المؤتمرون طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها الحرية فـــي انـــشاء وحـــدات لجـــيش التحرير الفلسطيني في الدول العربية، واشترط المؤتمر وجوب التشاور مع حكوماتها لتحقيق ذلك، في حين لم يلزم الحكومات بشيء سوى مواصلة الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك ماجاء في المادة السابعة من القرارات التي تنص درس المجلس المطالب التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية، والخاصة بتـــوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لابناء فلسطين ولاجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الـــوطني الفلـــسطيني، ورأى المجلس ان تقوم المنظمة بالاتصال بالدول الاعضاء المعنية للتفاهم على الاجراءات اللازمة، كما قـــرر المؤتمر "تكليف القيادة العربية الموحدة بالاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطينية، بالسير في انشاء القوات الفلسطينية، المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الانشاء واعتماد مبلغ خمسة ملايين ونصف المليون جنيه استرليني تصرف من وفورات القيادة العربية الموحدة"[٢].

وهكذا جاءت مقررات المؤتمر مخيبة لامال منظمة التحرير الفلـــسطينية بـــسبب معارضـــة الاردن السماح بدخول قوات عربية الى اراضيها خشية من استخدامها من قبل الكيان الصهيوني لـــشن حـــرب ضـــد الدول العربية[٣]، الامر الذي دفع بالشقيري الى مهاجمة الاردن بشكل عنيف واتهامها بوضع العراقيـــل امـــام العمل الفلسطيني، ومعارضته لدخول القوات العربية الى اراضيه، اذ تساءل الشقيري قائلا "اذا كـــان لـــبعض الدول العربية اسباب تحول دون التجنيد الاجباري ومنظمة التحرير لاتقرها فان موقف الاردن ليس لـــه مـــا يبرره..." [٤].

بينما ردت الحكومة الاردنية بالقول "ان اتهام الشقيري للاردن بعدم السماح بدخول القوات العربية الى اراضيه بأنه تضليل وان دخول القوات العربية الى اراضي الاردن مرهون بدعوة القيادة العربية الموحدة الى

---

[١] محمد حسنين هيكل، الانفجار ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، ص٢١٨؛ سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص٩٧.

[٢] جامعة الدول العربية، قرارات القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٤٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٧.

[٤] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٣٣.

النفير العام والى الحرب فهل صدرت عن القيادة العربية الموحدة مثل هذه الدعوة"[١]، وهكذا كان الموقفان السعودي والاردني متضامنان مع مواقف الدول العربية الاخرى، بتأكيدها على تكليف القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في انشاء القيادة الفلسطينية في الاردن ولبنان، كما هو الحال في غزة وسوريا والعراق تلبية لطلب سابق قدم للمؤتمر من قبل احمد الشقيري[٢].

المبحث الرابع: دور السعودية والكويت في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧

اولا: الموقف السعودي

كان الرأي العام العربي مجمعا على رفض فكرة الصلح مع اسرائيل وعلى ذلك فقد صار لزاما على الحكومات العربية ان تستعد جديا لخوض حرب جديدة ومواجهة العالم بالامر الواقع، غير ان الحكومات العربية فعلت العكس تماما واخذت تتحدث كثيرا عن الحرب القادمة، وتعلن ذلك في وسائل اعلامها من دون ان تستعد جديا لخوض المعركة، مما ادى ذلك الى وجود الذرائع الكافية لدى اسرائيل لاستعطاف الرأي العام العالمي، واستيراد الاسلحة بكميات هائلة والاستعداد للمعركة بصمت[٣].

ولما تم لاسرائيل تهيئة الافكار العالمية على ما اسلفنا بدأت تفرض جوا من التوتر على خطوط الهدنة مع الدول العربية متخذة من بعض اعمال الفدائيين الفلسطينيين العرب حجة لذلك، الامر الذي دفع مجلس جامعة الدول العربية الى عقد سلسلة من الاجتماعات للنظر في الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على خطوط الهدنة كان اخرها اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم الحادي عشر من ايلول ١٩٦٦، اذ احالت اللجنة الى الحكومة الاردنية والقيادة العربية الموحدة اقتراحا قدمه احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دعا فيه الى استخدام الوحدات العسكرية السعودية والعراقية والمصرية والسورية على الحدود الاردنية–الاسرائيلية لمساعدة القوات الاردنية"، وقد نال هذا الاقتراح رضى الفريق اول علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة[٤]، الا ان هذا المقترح فقد اهميته لعدم موافقة الحكومة الاردنية على استقبال القوات السعودية والعراقية ضمن القوات العربية المشتركة داخل الاردن والقيام بواجبها في التصدي للاعتداءات الصهيونية[٥].

ازدادت الاوضاع توترا بين الدول العربية واسرائيل بعد الاعتداء الذي قامت به الاخيرة على قرية السموع الاردنية في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، مما اثار جدلا كبيرا بين الدول العربية حول القيادة العربية الموحدة وفاعليتها[٦]، وقد عقب الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة على الاعتداء الاسرائيلي فوصفه بأنه تحد للرأي العام العربي والعالمي ولاتفاقات الهدنة، وانه دليل على ان امن العرب مرهون بتحرير فلسطين، واضاف ان الدول العربية تعد العدوان على الاردن عدوانا عليها[٧]، وبناء على ذلك بعث الملك فيصل بن عبد العزيز برقية الى الملك حسين بن طلال في الثالث والعشرين من تشرين

---

[١] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، عمان، ١٩٩٥، ص٩٧.

[٢] جامعة الدول العربية ، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، دار الابحاث، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٠٥.

[٣] جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثامن والاربعين(٤٨)، ١١ ايلول ١٩٦٧، الموضوع: الموقف العربي والدولي، ص١.

[٤] جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثامن والاربعين(٤٨)، ١١ ايلول ١٩٦٧، الموضوع: الموقف العربي والدولي، ص٢.

[٥] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص٨–٩.

[٦] المصدر نفسه، ص٩؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٤٣، ص٥٤٢–٥٤٥.

[٧] اليوميات الفلسطينية، المجلدات الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠، مركز الابحاث ، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٥.

الثاني اخبره بانه وضع القوات السعودية المرابطة شمال بلاده تحت تصرف القيادة الاردنية لرد اي هجوم قد يمكن ان تتعرض له الاردن، وبدوره اصدر الملك حسين اوامره الى قواته المسلحة بان تباشر اتصالاتها مع القوات السعودية في تبوك شمال المملكة العربية السعودية[١].

وصلت القوات السعودية المذكورة في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٦ الى الاراضي الاردنية، ومن جهتها اعلنت الحكومة السعودية عن استعدادها لوضع كامل امكاناتها تحت تصرف الاردن او أي بلد عربي اخر، وان الاعتداء على الاردن يمثل اعتداء على جميع لدول العربية[٢]، وبتاريخ الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٦٦ دعا الفريق اول علي علي عامر القائد العام للقوات العربية الموحدة الى اجتماع عادل لمجلس الدفاع العربي الاعلى بعد اتصالات اجراها مع الحكومة الاردنية استمرت ثلاثة ايام، وقد توالت الامانة العامة لجامعة الدول العربية توجيه الدعوة الى الدول الاعضاء لحضور الاجتماع الطارئ في السابع من كانون الاول الجاري، وبعد ثلاثة ايام من المباحثات اي في العاشر من كانون الاول اختتم مجلس الدفاع العربي اجتماعاته الطارئة، وقد صدرت عنه اربعة قرارات عسكرية هي[٣]:

اولا: دخول القوات السعودية والعراقية الى الاراضي الاردنية طبقا لخطة القيادة العامة الموحدة.

ثانيا: تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة من مجلس الدفاع المشترك في القيادة العامة لجيوش الدول العربية الموحدة.

ثالثا: تقديم الالتزامات المالية واقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة العربية الثالث طبقا للتوقيت المحدد في المؤتمر.

رابعا: لاتشمل الاتفاقات العسكرية التي تعقدها الدول العربية على مايتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة ولايجري اي تحرك للقوات العربية التي تحت امرتها الا بعلم هذه القيادة[٤].

اتخذت هذه القرارات بالاجماع باستثناء السعودية التي تحفظت حيال القرار الثالث، وقد رفضت حكومة الاردن السماح لقوات جيش منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الاراضي الاردنية[٥].

ونتيجة لاستمرار التحشدات الاسرائيلية على خطوط الهدنة، وجهت جامعة الدول العربية الدعوة للدول العربية الاعضاء الى اجتماع مجلس الدفاع العربي الاعلى الذي تقرر عقده في الرابع عشر من شباط ١٩٦٧، كما اوردتها صحيفة الاهرام القاهرية في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٧، واضافت الصحيفة بان الفريق اول علي علي عامر، القائد العام للقيادة العربية الموحدة سيقدم تقريرا عسكريا شاملا للمؤتمر، ويناقش نتائج اتصالاته بالحكومة الاردنية[٦]،

وفي الحادي عشر من اذار ١٩٦٧ عقد مجلس الدفاع العربي الاعلى اجتماعات دورته العادية العاشرة بحضور وفود عشر دول عربية باستثناء السعودية والاردن، اذ اعلنت الحكومة السعودية رسميا

---

[١] اليوميات الفلسطينية، المجلدات الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠، مركز الابحاث ، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤١-٢٤٢.

[٣] الوقائع العربية، تشرين الاول- كانون الاول ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية، ج٤، بيروت، د.ت، ص٥٤٥-٥٤٧.

[٤] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم٢٩٠، ص٦٥٧.

[٥] الوقائع العربية، تشرين الاول-كانون الاول، ١٩٦٦، ج٤، ص٥٤٧.

[٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٥-٦.

قرارها في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٧ بالامتناع عن حضور اجتماعات مجلس الدفاع العربي الاعلى، لانها ترى انه لم تعد حاجة لعقد اجتماع المجلس لان الاردن وهي الحكومة الرئيسية المعنية لن تحضره، كما حضر الاجتماع الفريق اول علي علي عامر وعبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية[١].

استمرت جلسات مجلس الدفاع العربي الاعلى حتى الرابع عشر من اذار ففي الثاني عشر من اذار عقد المجلس جلستين مقفلتين نوقش فيهما تقرير القائد العام للقيادة العربية الموحدة، وقد طالب محمود رياض رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة بوضع خطة جديدة على اساس ان السعودية والاردن لاينفذان شيئا، واعلن ان الجمهورية العربية المتحدة على استعداد تام إذ تنفذ تنفيذا كاملا جميع مقررات مجلس الدفاع المشترك سواء بقيت القيادة العربية الموحدة او لم تبق، وانها قررت ان تتدخل فورا للدفاع عن اي بلد عربي يتعرض لاي اعتداء اسرائيلي، حتى ولو كان هذا الاعتداء على السعودية او الاردن[٢].

وفي جلسة الثالث عشر من اذار، تقدمت مصر بمشروع قرار طلبت منه تجميد المساعدات المالية عن اية دولة لاتنفذ قرارات المجلس، وفي جلسة يوم الرابع عشر من اذار عقد مجلس الدفاع جلسته الختامية التي اقر فيها المشروع المصري، مع تأكيد المجلس ضمن قراراته السرية التي اتخذها ضرورة قيام القيادة العربية الموحدة بوضع خطة لتحرير فلسطين على ان تسقط من حساباتها السعودية والاردن، جاء ذلك نتيجة مقترح قدمه احمد الشقيري الى مجلس الدفاع العربي الاعلى[٣].

شنت اسرائيل هجوما جديدا على سوريا في السابع من نيسان ١٩٦٧، وهددت الدول العربية المجاورة لها بعمل عسكري كبير اذا لم تعمل تلك الدول على وضع حد للاعمال الفدائية ضد اسرائيل وكذلك ان تمنع تلك الدول عن ايواء المنظمات الفدائية في اراضيها[٤]، وقد ادت تلك التهديدات الاسرائيلية الى اثارة مصر التي وجهت طلبا في السادس عشر من ايار الى قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة بالانسحاب من سيناء وقطاع غزة التي كانت ترابط هناك منذ عام ١٩٥٦،

وبادرت قواتها الى النزول في شرم الشيخ (النهاية الجنوبية لشبه جزيرة سيناء على البحر الاحمر) تنفيذا لاتفاقية الدفاع الثنائي المشترك المعقودة بينها وبين سوريا في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٦ وبالفعل دخلت هذه القوات الى شرم الشيخ في الحادي والعشرين من ايار ١٩٦٧ لتحل محل قوات الطوارئ الدولية، وفي اليوم التالي اي في الثاني والعشرين من ايار من العام نفسه اعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية وحظر مرور المواد الاستراتيجية عبر مياهه الى اسرائيل، ولو كانت على سفن غير اسرائيلية[٥]. وقد اتخذت اسرائيل والدول المؤيدة لها من انسحاب قوات الطوارئ الدولية ذرائع لاثار نذر الحرب، ولتصوير العرب بانهم يسعون لتدمير اسرائيل ، وفي هذا الجو الذي سادته نذر العدوان، واتجاه الدول الاستعمارية الى معالجة الموضوع بنفسها، عبر مجلس جامعة الدول العربية عن

---

[١] جبران شامية، سجل الاراء، المملكة العربية السعودية، كانون الثاني ١٩٦٧، ص٣٩.

[٢] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٨.

[٣] جامعة الدول العربية،الامانة العامة،ادارة السكرتارية،مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السابع والاربعين (٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية ص٧٤-٧٦.

[٤] شهدت تلك المدة قيام منظمة فتح باعمال فدائية كبيرة ضد اسرائيل، حول تفاصيل ذلك ينظر: صلاح العقاد، تطور النزاع، ص٢١٣-٢١٧.

[٥] بطرس بطرس غالي، المجابهة العربية الصهيونية، مجلة (السياسة الدولية)، العدد٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠، ج١، ص١٥٦.

الرأي العربي في قرارات اتخذها بجلسة العشرين من ايار ١٩٦٧، وبتأييد من وفود الدول العربية الاعضاء في الجامعة ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان المندوب السعودي الدائم لدى الجامعة، وهذه القرارات هي[١]:

١. تأييد الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة تأييدا تاما في موقفها والتضامن معها في جميع الميادين.

٢. طبقا لالتزامات الدول الاعضاء في معاهدة الدفاع المشترك وميثاق الجامعة العربية فانها جميعا تعتبر اي عدوان على اي ارض عربية عدوانا عليها جميعا تتضامن كلها في صده.

٣. شجب المحاولات الاستعمارية سواء بالنسبة لتشجيع اسرائيل على العدوان طبقا لمخطط استعماري صهيوني مشترك، او بالنسبة للتشكيك في الموقف العربي في مواجهة التهديدات الاسرائيلية العدوانية ووقوف الدول العربية ضدها صفا واحدا[٢].

وقبل اندلاع الحرب كان العاهل السعودي يقوم بجولة اوربية[٣]، ولشعوره بخطورة الوضع القائم وعدم وجود استعداد واجماع عربي على مواجهة اسرائيل، اجتمع بالسفراء العرب في كل من جنيف وبروكسل، وصرح لهم انه لديه معلومات عن مؤامرة دولية ضد العرب، وذكر انه اذا كان العرب قد استثيروا للحرب، ولم يعد هناك مناص منها فعليهم ان يكونوا هم البادئين بالمعركة، غير ان الرئيس المصري جمال عبد الناصر رد على ذلك

بقوله "ان فيصل يتكلم عن كيفية ادارة الحرب، وهو على بعد الاف الاميال عن ارض المعركة"[٤]، لكن من المؤكد هناك سبب اخر دفع جمال عبد الناصر لتجاهل اقتراح الملك فيصل، وهو ازمة عدم الثقة التي كانت سائدة بين البلدين بسبب الخلافات المترتبة على ازمة اليمن[٥].

وكذلك اكد الملك فيصل في الحادي عشر من ايار في اثناء وجوده في لندن، ان اسرائيل تحاول خلق مشاكل واضطرابات يضطر معها العرب الى تسوية القضية عن طريق الحرب[٦]، وردا على تصاعد حدة التهديدات الاسرائيلية للدول العربية، صرح الامير خالد بن عبد العزيز نائب الملك وولي عهده الذي كان يتولى العرش في غياب الملك فيصل في التاسع عشر من ايار ١٩٦٧ بان موقف العربية السعودية ينسجم مع خطها السياسي العربي العام، وايمانها الراسخ بمعاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، بأن اي اعتداء على اي بلد عربي شقيق يعد اعتداء على الدول العربية جميعا بمن فيهم المملكة العربية السعودية[٧].

عقد الملك فيصل في الثالث والعشرين من ايار مؤتمرا صحفيا في لندن، اكد فيه ان بلاده استنفرت قواتها المسلحة لتكون مستعدة للاشتراك في المعركة ضد اسرائيل، وفي اليوم التالي ونظرا للوضع المتأزم بين

---

[١] جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثامن والاربعين(٤٨)، ص٣-٤.

[٢] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم١٢٩، ص١٨٠.

[٣] زار الملك فيصل في جولته هذه سويسرا، بلجيكا، بريطانيا، فضلا عن زيارة غير مقررة الى فرنسا، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي الفلسطيني لعام ١٩٦٧، ص٢١١.

[٤] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم٢٥٢، ص٢٦٨.

[٥] للتفاصيل ينظر: دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق احداث واراء سياسية، يونيو ١٩٦٧، بيروت، د.ت، ص٥٥١.

[٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٢.

[٧] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٦، ص١٧٥؛ جبران شامية، سجل الاراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربي، انسحاب القوات الدولية وغلق خليج العقبة، دار الابحاث والنشر، بيروت، د.ت، ص٦٢٩.

العرب واسرائيل اعلنت الحكومة الاردنية انها سمحت للقوات السعودية البالغ عددها عشرين الف مقاتل بدخول الاراضي الاردنية، واخذت تلك القوات مواقعها قرب مدينة العقبة الاردنية[١]، كما وضح الملك فيصل ان اسرائيل تحاول استغلال الخلافات القائمة بين الدول العربية لمصلحتها، وقال "فلي فيهما اصدقاؤنا في هذه البلاد نحن نعتبر كل عون يقدم لاسرائيل عملا غير ودي"[٢].

وتزامنا مع تلك التصريحات اعلن الامير خالد ولي العهد السعودي ان الملك فيصل امر بالتعبئة العامة للقوات المسلحة تطبيقا لسياسة المملكة العربية السعودية تجاه كل القضايا الاسلامية والعربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومن جهة اخرى حاول الملك فيصل تجنب اظهار اي صورة للتنافس مع مصر، وتوثيق التحالف بينهما حتى وان لم تتم تسوية مشكلة اليمن بشكل نهائي، فقد اعلن الملك في الخامس والعشرين من ايار "ان السعودية على استعداد لان تذهب الى اكثر ما يمكن من حرب او غير حرب"، واعلن "ان اي عمل تقوم به اسرائيل ضد اي بلد عربي فان السعودية ستكون في المقدمة ضد اسرائيل مع العرب، كما اعلن ان خليج العقبة خليج عربي"[٣].

ومن جانب الاستعدادات العسكرية للحكومة السعودية للمعركة قام الفريق عبد الله المطلق رئيس اركان الجيش السعودي بزيارة الى منطقة تبوك المتاخمة للحدود الاردنية في السادس والعشرين من ايار ١٩٦٧، لمراقبة تقدم القوات السعودية في المنطقة المحددة لها على الجبهة الاردنية، واكدت الحكومة السعودية من جهتها ان الساحل الشرقي لخليج العقبة هو المجال الستراتيجي لدور الطائرات الاسرائيلية اذا ما شنت هجوما على المضيق نظرا لضيق المجال الجوي في تلك المنطقة، ولذلك فان الجبهة السعودية ستقوم بحرمان طائرات العدو من هذا المجال، واضاف الناطق العسكري السعودي ان هذه الجبهة ستساوي بقيمتها العسكرية بقية الجبهات العربية[٤]،

ثم كرر الملك فيصل في الثلاثين من ايار تضامن بلاده مع الدول العربية في حالة اندلاع المعركة، واعلن انه لايعتقد ان هناك سلما يقتضي في المنطقة مادامت اسرائيل في الوجود، وفي الوقت نفسه ايدت الحكومة السعودية قرار الحكومة المصرية باغلاق خليج العقبة تأييدا مطلقا[٥].

وازاء التهديدات الاسرائيلية المستمرة والتحشدات الامريكية والبريطانية في البحر المتوسط والبحر الاحمر المؤيدة لها، تنادت الدول العربية المهددة بالعدوان، فجرت عدة اتصالات بين رؤسائها ووقعت اتفاقية دفاع ثنائي مشترك بين الاردن والجمهورية العربية المتحدة في الثلاثين من ايار ١٩٦٧، انضم اليها العراق فيما بعد في الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبعد انضمام العراق انضمت كل من السعودية والكويت والجزائر الى اتفاقية الدفاع المشترك واصبح الجميع مشتركين بهذه الاتفاقية، ووضعت الاجراءات اللازمة لمواجهة العدو المنتظر[٦].

---

[١] منير العجلاني، تاريخ المملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وامام المسلمين، ط١، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٤٨.

[٢] دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، بونيو، ١٩٦٧، ص٧٥.

[٣] دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، بونيو، ١٩٦٧، ص٧٥-٧٦.

[٤] قدري قلعجي، موعد مع الكرامة، قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وارائه السياسية، دار الكاتب العربي، الكويت، ١٩٧٢، ص٢٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٣.

[٥] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم١٨٠، ص٢٥٧؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٤.

[٦] ج.د.ع، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثامن والاربعين(٤٨)، ص٧.

ومن جهة اخرى القى الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف[١] خطابا بتاريخ الثالث من حزيران ١٩٦٧، هدد فيه باستعمال النفط بوصفه سلاحا في المعركة المصيرية ضد العدو الاسرائيلي، وهدد ايضا بقطع علاقات العراق مع اية دولة تساند اسرائيل، ووجهة دعوة الى الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر على مستوى وزراء النفط في بغداد، لايجاد سياسة نفطية واحدة، وقد جاءت الدعوة العراقية هذه في وقت كانت تلوح في الافق بوادر الحرب، والتي استجابت لها الدول العربية المنتجة للنفط ومن بينهم المملكة العربية السعودية، يجمعهم معا لبحث المسائل المتعلقة باستعمال النفط العربي كسلاح[٢].

عقد مؤتمر وزراء النفط في بغداد، كما كان مخططا له من قبل الحكومة العراقية، وذلك في الرابع والخامس من حزيران ١٩٦٧، حضره ممثلون عن احد عشر بلدا ومن بينهم الكويت والمملكة العربية السعودية[٣]، وفي صباح يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ فوجئت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر بغداد باعلان اسرائيل الحرب عليها فقد وجهت لها ضربة جوية مباغتة تمكنت من خلالها من شل حركة الطيران العسكري المصري، الامر الذي شكل صدمة كبيرة لدول المواجهة العربية التي بقيت مذهولة ازاء ماحدث[٤]،

فاختتم المؤتمر اعماله، متخذا جملة من القرارات، كان اهمها قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر او غير مباشر الى الدول التي تعتدي او تشارك في الاعتداء على سيادة اية دولة عربية بمد العون العسكري الى الكيان الصهيوني[٥].

تم التوقيع على القرارات من لدن الدول العربية المشاركة، ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة السعودية بوقف شحن النفط الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى جانب الجزائر والكويت وسوريا، والحقيقة ان هذه الاجراءات كانت قد خلقت تخوفا لدى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية المشاركة في العدوان على الامة العربية، اذ اعلنت الحكومة الامريكية الطوارئ النفطية رسميا لتوقف الشحنات القادمة من الخليج العربي، ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام باي اعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الامريكية بشكل خطير، وعلى عكس معظم الدول العربية الاخرى لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية[٦].

ومن جهة اخرى وضع الملك فيصل خلافاته مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر جانبا، يوم العدوان واعلن دعم الحكومة السعودية لمصر والدول العربية الاخرى في المعركة[٧]، كما بعث برسائل الى

---

[١] عبد الرحمن عارف الرئيس الثاني لجمهورية العراق، والحاكم الثالث منذ تاسيس الجمهورية، ولد في عام (١٩١٦-٢٠٠٧) عراقي وشغل عدة مناصب الرئيس للفترة (١٩٦٦-١٩٦٨) وبعد وفاة شقيقه عبد السلام عارف اختير رئيسا للجمهورة في العراق .

[٢] علي حسين علي، القضية الفلسطينية، ص١٩٦.

[٣] الدول المشاركة هي: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، البحرين، قطر، ابو ظبي، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص١٤.

[٤] حول تفاصيل الاعتداء الاسرائيلي ينظر: كنيث.م.ليفان، مسؤولية بدء الاعمال العدائية في حرب حزيران ١٩٦٧ في ضوء القانون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٦، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٧؛ اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق، تاريخ الاقطار العربية المعاصر ١٩٧٠-١٩٧١، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ج٢، ص٤١٧.

[٥] هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الاوربي، بغداد، ١٩٨٢، ص١٢٢؛ بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، مجلة السياسة الدولية، العدد٤١، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٠-١١.

[٦] بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩١، ص٦٣؛ الشقيات السبع تركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم واسعد رزوق، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٥.

[٧] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩، ص٣٠٣؛ اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، ص٥٣٦.

زعماء دول المواجهة العربية، اعلن فيها عن تأييده المطلق لتلك الدول في معركتها ضد اسرائيل، واستعداد الحكومة السعودية لوضع كل امكاناتها في خدمة الدول العربية، وبناء على ذلك سمحت السلطات السعودية للطائرات المصرية بالمرور من اليمن عن طريق جدة الى الاراضي المصرية بعد ان اتصل وزير الدفاع المصري بنظيره السعودي وطلب منه ذلك[١]، وتلبية لنداء الاردن، توجه لواء سعودي مدرع ولواءان من الحرس الوطني السعودي بأسلحتهما كافة الى الجبهة الاردنية، وطلب من هذه القوات الانتظار حتى استلام اوامر جديدة من القيادات العربية[٢].

تركزت المساعدات العربية السعودية في حرب حزيران على الجبهة الاردنية، فقد ارسلت الحكومة السعودية شحنات كبيرة من الذخيرة، واصدرت الداخلية السعودية اوامرها الى قوى الامن الداخلي وسلاح الحدود وخفر السواحل بالاستعداد للاشتراك في المعركة، كما امر رئيس الحرس الوطني السعودي قواته بالشيء نفسه، وفي اليوم الثالث للحرب السابع من حزيران وصلت قوة من الحرس الوطني الى الاردن، كما اصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بياناً ورد فيه "ان القوات السعودية اشتركت مع القوات الاردنية في احتلال جبل المكبر وان سلاح الجو السعودي اسهم مع سلاح الجو الاردني في ضرب اهدافا للقوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة"[٣]، في حين شككت بعض المصادر العربية في جدوى هذا الاسهام السعودي[٤].

اجتمع مجلس الامن الدولي للمدة من السادس حتى الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ واصدر اربعة قرارات (٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦) والذي كان يقضي بوقف اطلاق النار بين العرب واسرائيل، غير ان هذه القرارات لم يجد اذاناً مصغيه واستمر الجانبان المتنازعان بالقتال[٥].

رفضت الحكومة السعودية قرارات مجلس الامن، واكدت ان القرارات لايمكن تنفيذها ما لم يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في وطنه، وفي التاسع من حزيران وعلى اثر الهزائم العسكرية التي تلقتها القوات العربية، اعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر استقالته من منصبه، فبادر الملوك والرؤساء العرب ومنهم الملك فيصل بدعوته الى العدول عن الاستقالة، ونجحوا في ذلك[٦]، وبعد تنفيذ قرار وقف اطلاق النار في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧بقيت قوات سعودية كبيرة داخل الاراضي الاردنية، بلغ تعدادها في تموز ١٩٦٧ نحو (٣٧) الف عسكري سعودي، فضلا عن وحدات عديدة من سلاح الجو السعودي[٧].

اجتمع مجلس الامن مرة اخرى في تموز ١٩٦٧ للنظر في الشكوى الخاصة التي قدمتها الدول العربية بانتهاك اسرائيل لاتفاقية وقف اطلاق النار على طول قناة السويس، وفي يوم الثاني والعشرين منه وافق مجلس الامن على القرار ذي الرقم (٢٤٠) بادانة انتهاكات وقف اطلاق النار بصفة عامة، وفي الثاني

---

[١] دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧، ص٥٤٩.

[٢] فهد خالد السديري، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٩.

[٣] اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، ص٥٥٥-٥٦٨؛ دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧، ص٥٣٥-٥٤٠.

[٤] يذكر الملك حسين في كتابه حربنا مع اسرائيل، ان القوات السعودية لم يكن لها دور في حرب حزيران وان الامدادات السعودية دخلت الاردن حين انتهى كل شيء، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٥.

[٥] عبد الله سعود القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، الرياض، ١٩٨٠، ص١٠٨؛ وللاطلاع على نص قرارات مجلس الامن ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٥، ص١٩٥-١٩٨.

[٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٦.

[٧] دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧، ص٤٩٧.

والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، اصدر مجلس الامن قراره الشهير ذي الرقم (٢٤٢) ١٩٦٧ الذي اكد انسحاب القوات الاسرائيلية وانهاء حالة الحرب، واحترام حق كل دولة في المنطقة في العيش في امان داخل حدود امنة ومعترف بها[١].

وفي شهر تموز ١٩٦٧ سؤل الملك فيصل في ديوانه بجدة كما نشر بعد حرب حزيران من انه حذر المسؤولين العرب قبل العدوان باربعة ايام ونبههم الى ان المعلومات التي لديه تفيد ان اسرائيل تعد هجوما سريعا بسلاح الطيران، وان على العرب ان يستبقوها الى هذه الخطة فاجاب قائلا[٢] "ان العدوان الغادر الذي قامت به اسرائيل على الدول العربية، لم يكن مفاجأة... وما حدا بي الى هذا القول، والتأكيد على اهميته، المعلومات التي نعرفها ويعرفها الملوك والرؤساء العرب الذين اشتركوا في مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية، وعلى الرغم من طابع السرية والكتمان التي يجب ان تحاط به دوما ابحاث المؤتمرات والاجتماعات، فإن تطورات النكبة توجب القول الان ان مؤتمر القمة الثاني، وقد كنت شخصيا رئيسه، قد تطرق الى بحث احتمال عدوان اسرائيلي سريع، يستخدم فيه سلام الطيران، ليأخذ المبادرة في الضرب، ولقد اقر مؤتمر القمة هذا خطة عسكرية تنفذ على خمس سنوات، من اجل استكمال استعدادات الدفاع العربية الكفيلة بصد اي عدوان اسرائيلي، الا ان التطورات التي اعقبت مؤتمر القمة عام ١٩٦٤، جاءت مع الاسف في غير صالح التضامن العربي لصد العدوان الاسرائيلي[٣].

واجهت الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية بعد وقف العمليات الحربية مهمة ازالة اثار العدوان الاسرائيلي، وبالدرجة الاولى سحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة، وكان من المراحل المهمة في هذا الاتجاه استئناف ضخ النفط[٤]، ففي تصريح لاحمد زكي اليماني وزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٧، تم الاعلان فيه عن قرار المملكة بالسماح لشركة ارامكو باستئناف ضخ النفط، متذرعا ان وقف ضخ النفط عن الدول الاجنبية ليس بالاجراء الاقتصادي السليم، وانه يجب الفصل بين السياسة وبين اي اجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية لاي دولة عربية منتجة للنفط[٥].

وصف الاجراء السعودي لاخير، من قبل متحدث رسمي عن الحكومة العراقية بانه "خيانة وطعنة للامة العربية في قلبها ولكنه موقف متوقع"، لذا قدمت السفارة العربية في القاهرة بتاريخ العاشر من تموز ١٩٦٧ مذكرة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تضمنت المقترح العراقي بعقد دورة عاجلة للمجلس الاقتصادي على مستوى وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٦].

وقد عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب مؤتمرهم في بغداد للمدة من الخامس عشر حتى العشرين من اب ١٩٦٧، لوضع توصياتهم التي سترفع الى الرؤساء والملوك العرب الذين قرروا الاجتماع في الخرطوم لمواجهة مرحلة ما بعد النكسة وفي هذا المؤتمر الف ثلاث لجان خبراء النفط والمال والاقتصاد

---

[١] عبد الله مسعود القباع، المصدر السابق، ص١٠٩؛ سمعان بطرس فرج الله، الامم المتحدة والعدوان الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٣-٤٥.

[٢] محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٧٢.

[٣] زهدي الفاتح، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز، ط١، بيروت، ١٩٧٢، ص٩٨-٩٩.

[٤] اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، المصدر السابق،ج٢، ص٤٧٦.

[٥] الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٢٩، ص٣٧٩.

[٦] جريدة الاهرام، القاهرة، العدد٢٩٤٣٢، في ١١ تموز ١٩٦٧.

لتقدم الى المؤتمر تقاريرها، جاء تقرير خبراء النفط بتاريخ الثامن عشر من اب من العام نفسه، الذي عكس انقسام الخبراء الى مجموعتين ضمت الاولى كلا من مصر والجزائر وسوريا والعراق، في حين ضمت الثانية كلا من السعودية والكويت والمغرب ولبنان وليبيا وتونس وقطر والبحرين وابو ظبي، وكان الخلاف يدور حول مسائل فنية، الا انه في الواقع كان خلافا في المواقف السياسية[١]، اذ اوضح الخبير المصري ان اثار قطع النفط العربي على الدول العربية يشكل عبئا كبيرا، وان المعركة التي يخوضها العرب مصيرية ولابد من التضحية لتحقيق النصر فيها، في حين اكد الخبير السعودي الذي ترأس المجموعة الثانية عدم جدوى قطع النفط، كون ذلك سيلحق بالاقتصاد العربي، ولاسيما اقتصاد الدول المنتجة للنفط الكثير من الخسائر المادية التي لايمكن تقديرها، وقد رفعت تقارير لجان الخبراء الى مؤتمر وزراء النفط والمالية والاقتصاد الذي احال بدوره هذه التوصيات الى مؤتمر الملوك والرؤساء المقرر عقده في الخرطوم[٢].

عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من التاسع والعشرين من اب حتى الاول من ايلول ١٩٦٧، بعد ان رفض العاهل السعودي الملك فيصل اقتراح الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بتأجيله وقد تدارس فيه الملوك والرؤساء العرب ومن بينها السعودية والكويت توصيات مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب، اهمها امكان استعمال وقف ضخ النفط بوصفه سلاحا في المعركة، اذ وجد المؤتمر بعد دراسة الامر مليا ان النفط يمكن ان يستعمل سلاحا، وعده طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان لغرض تمكينها من الصمود في المعركة، لذا تقرر في مؤتمر القمة استئناف ضخ النفط خدمة للاهداف السامية، ومن اجل تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان، وفقدت نتيجة ذلك موارد اقتصادية، من الصمود لازالة اثار العدوان[٣].

وقد اسهمت بالفعل الدول المنتجة للنفط بمبلغ (١٣٥) مليون جنيه استرليني سنويا قدمته كل من السعودية والكويت وليبيا للدول المتضررة وهي مصر والاردن، اذ اعلنت العربية السعودية استعدادها لدفع مبلغ خمسين مليون جنيه استرليني سنويا للدول العربية المتضررة من العدوان وازالة اثاره، وان هذه المساعدات سوف تستمر الى حين ازالة اثار العدوان الاسرائيلي[٤]،

واضافة الى ذلك ايدت الحكومة السعودية الرئيس جمال عبد الناصر عندما اعلن ان بلاده مستعدة لاغلاق قناة السويس مائة عام اذا امنت له الدول العربية النفطية مبلغا يساوي الخسارة المصرية في الحرب، كما اقر المشروع الذي تقدمت به الكويت لانشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي والعربي طبقا لتوصية مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٥].

وهكذا يبدو واضحا ان الموقف السعودي كان مناصرا للقضية الفلسطينية.

---

[١] حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط ينظر: وثائق منشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد١٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩.

[٢] علي حسين علي، القضية الفلسطينية ص٢٠٢.

[٣] جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والخمسين (٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للفترة من ١٠-٣٠ اذار ١٩٦٩، ص١٦٣.

[٤] يقسم المبلغ على التوالي : المملكة العربية السعودية (٥٠) مليون جنيه استرليني، ليبيا (٣٠) مليون جنيه استرليني، الكويت (٥٥) مليون جنيه استرليني، للتفاصيل ينظر: ج.د.ع، الامانة العامة، المصدر السابق، ص١٦٤؛ ق/ق، المكتب الثقافي، مؤتمر القمة العربي الرابع، ص٢٦-٢٧؛ بطرس بطرس غالي، اتجاهات الدبلوماسية العربية الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣.

[٥] علي حسين علي، القضية الفلسطينية، ص٢٠٣.

ثانيا: الموقف الكويتي:اما بالنسبة لموقف الكويت من تطورات حرب حزيران ١٩٦٧ فالكويت، كأحد هذه الاقطار، اكدت منذ الاستقلال استعدادها للبذل والفداء لمساعدة شعب فلسطين على استعادة وطنه المحتل[١]، لان الكويت تعتبر حرصها على قضية فلسطين حرصها على نفسها[٢]، وهي مستعدة لاستخدام كافة طاقاتها وامكانياتها في سبيل تأمين الحق العربي في فلسطين وتحمل كل تضحية مهما بلغت للوصول الى هذا الهدف[٣]، كما اكدت على ضرورة العمل على حشد الطاقات العربية ضمن خطة موحدة محددة الوسائل والالتزامات تستهدف تحرير فلسطين واستعداد الكويت الدائم للمساهمة في كل مايترتب عليها من التزامات لهذا الغرض[٤]. وان سياسة الكويت تقوم على مساندة القضايا العربية جميعا والعمل من اجل توحيد كلمة العرب، وهي سياسة ستستمر حتى تنال الامة العربية كافة حقوقها وتستعيد وطنها[٥].

وفي الواقع ان التصريحات الرسمية للمسؤولين وان كانت تبين التوجهات العامة للسياسة الخارجية ازاء قضية فلسطين الا ان الموقف الكويتي حول القضية الفلسطينية لايمكن استقراؤه فقط من خلال التصريحات، التي تعبر في حقيقتها عن مشاعر ، بل من خلال المشاركة الفعلية، العسكرية والسياسية والاقتصادية، او المواقف تجاه الحلول المطروحة لتسوية القضية.

فبالنسبة للمشاركة العسكرية الفعلية، فان قدرات الكويت المحدودة سكانيا وبالنتيجة انخفاض الكم العسكري، مقارنة مع القدرات العسكرية لدول المواجهة والكيان الصهيوني، تجعل هذه المشاركة رمزية فقط، ومع ذلك اعلنت الكويت رسميا الحرب ضد الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف القيادة العربية الموحدة[٦].التي تشكلت في مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام ١٩٦٤[٧]، كما شاركت الكويت عسكريا خلال حرب ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف بين مصر والكيان الصهيوني في الفترة التي تلت ذلك، الا انها كانت كذلك مشاركة رمزية الامر الذي جعل الكويت تدعوا الى توحيد الجيوش العربية كوسيلة لمواجهة التفوق النوعي للكيان الصهيوني من اجل تحرير فلسطين[٨].

وبالنسبة للعمل الفلسطيني ، فقد اعلنت الكويت موافقتها عام ١٩٦٨، لاقامة معسكرات التدريب للفلسطينيين المقيمين فيها في اوقات فراغهم[٩]، كما ابدت استعدادها لتقديم العون والمساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ انشائها لتقوم باداء واجبها على اكمل وجه[١٠].

ولدعم العمل الفدائي صدر في الكويت في العام نفسه، قانونا بشأن تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ(١٥) مليون دينار كويتي[١١] اضافة لالتزامها بدفع مليوني جنيه استرليني بموجب مقررات مؤتمر القمة العربي في

---

[١] الخطاب الاميري في افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الامة الكويتي في ١٩٦٥/١٠/٢٦، ينظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٦، ص٢٧٧.

[٢] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٤، ص٤٧.

[٣] حديث وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٨، ص٢٠٤.

[٤] الخطاب الاميري، الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٢، ص١٦٨-١٦٩.

[٥] حديث وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٨، ص٢٠٤.

[٦] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٧، ص٣٠٣.

[٧] مجلة التضامن، لندن، العدد٢٧، التاريخ ١٩٨٣/١١/١٥، ص١٣.

[٨] تصريح وزير الدفاع الكويتي، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٨، ص٢٠٥.

[٩] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٤، ص١٤٩.

[١٠] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٥، ص٥.

[١١] الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٠، ص١٧٩.

الاسكندرية عام ١٩٦٤، لتشكيل جيش التحرير الفلسطيني[١]، وتضامنا مع منظمة التحرير الفلسطينية، قطعت الكويت مساعداتها للاردن، حسب مقررات مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام ١٩٦٤[٢].

اما فيما يتعلق بمساعدة دول المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني فقد بينت الكويت عام ١٩٦٨ بان ازالة اثر العدوان تقع مسؤوليتها على عاتق الدول العربية بكاملها وتتطلب تكريس كل الطاقات والجهود العربية. فبعد قطع المساعدات الامريكية عن الاردن عام ١٩٦٧، قدمت لها الكويت مبلغ (٧) ملايين دينار كويتي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها[٣]، وفي نفس السنة وبناء اقتراح من الكويت، اقر مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب انشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي برأسمال قدره (١٠٠) مليون جنيه استرليني لمساعدة دول المواجهة العربية لبناء قدراتها العسكرية والاقتصادية على ان تعفى الدول المتضررة من العدوان من الاسهام فيه وبلغت مشاركة الكويت في الصندوق (٥٥) مليون جنيه استرليني سنويا[٤]. وبلغ ماقدمته الكويت بعد مؤتمر الرباط –سواء ماتقرر في المؤتمر او بمبادرة من الكويت– لمدة سنة تالية على المؤتمر (٦٥) مليون جنيه استرليني، وهو مايعادل ربع ميزانية الكويت في تلك السنة[٥]، وكانت التزامات الكويت في مؤتمر القمة العربي في الرباط ماقيمته (٤٠٠) مليون دولار[٦]، وهذه تمثل نماذج فقط لبعض اسهامات الكويت المالية والتزاماتها ازاء القضية الفلسطينية.

وكان وزير الداخلية والدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح قد اقترح تشكيل مجلس عسكري اعلى للدول العربية وقال "ان الدول العربية لن تسكت عن احتلال اراضيها اذا لم يستطع العالم والرأي العام العالمي وقف عدوان اسرائيل واحلامها" واضاف ايضا "ان مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم اخيرا كان ايجابيا وموضوعيا ازاء مختلف المواضيع التي بحث فيها" واعرب عن امله بان يتمكن العرب عن طريق الاتصالات مع الدول الصديقة سواء الشرقية منها او الغربية من الوصول الى قلوب تلك الدول، خاصة بعد ان تبين للعالم "اننا لسنا كما تصورنا الدعايات الصهيونية وبعد ان لمس العالم عدالة قضيتنا"[٧].

ويؤشر مما تقدم نوعية الاهتمام الكويتي بالقضية الفلسطينية من خلال مايأتي:

١. انتقاء الدول العسكري في الصراع بحكم قدراتها البشرية والعسكرية المحدودة.

٢. الدعوة لاستعمال سلاح النفط منذ ١٩٦٥[٨]، ووقف تصدير النفط الى المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السادس من حزيران ١٩٦٧ والاعلان عن تطبيق هذا الاجراء على كل الدول التي تساند الكيان الصهيوني[٩]، والاشتراك مع بقية الاقطار النفطية العربية في استخدام سلاح النفط في المعركة ضد الكيان الصهيوني، وكان ذلك لدافعين ، الاول: محاولة ممارسة الضغط على الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة لتغيير مواقفها المؤيدة للكيان الصهيوني، والثاني: التضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية والاقطار العربية التي اشتركت في القتال.

---

[١] ينظر مقررات مؤتمر الاسكندرية، مجلة التضامن، العدد٢٧، بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥، ص١٤.

[٢] الكتاب السنوي لسنة ١٩٧١، ص١٨٩.

[٣] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٨، ص٢٠٥.

[٤] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٧، ص٥٧.

[٥] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٩، ص١٨٠.

[٦] مجلة التضامن، المصدر السابق، ص٢٠.

[٧] للتفاصيل ينظر سجل الاراء والوقائع السياسية لعام ١٩٦٧، ص١٦٣.

[٨] تصريح الشيخ جابر الاحمد الصباح وزير الخارجية، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٥، ص٢٢٦.

[٩] مجلة السياسة الدولية، العدد١٠، اكتوبر ١٩٦٧، ص١٩٥.

٣. تقديم المساعدات المالية السخية في سبيل القضية الفلسطينية ومرد ذلك اضافة لانتمائها القومي، محاولة التعويض عن ضعف قدراتها العسكرية وعدم مشاركتها الفعالة في الصراع، وتفويت الفرصة على كل ما من شأنه التشكيك في مواقفها من النزاع، لاسيما وان مالديها من الاحتياطي النفطي ونسبة الانتاج والايداعات المالية يفوق مالدى الكثير من الاقطار العربية الاخرى وعلى الاخص دول المواجهة.

والوجود السكاني الفلسطيني في الكويت كون ايضا احد المتغيرات الداخلية المؤثرة في هذا الموقف تعاطفا معهم من جهة، والتخلص من ردود افعالهم من جهة ثانية، لاسيما وانهم منتشرون في مفاصل واسعة ومهمة في الحياة الاقتصادية في الكويت، سواء اكان ذلك في الوظائف الحكومية والمشاريع الصناعية والخدمية، او نشاط القطاع الخاص[١].

واذا كان ماسبق يؤشر متغيرات داخلية فثمة عوامل اخرى افرزتها طبيعة الصراع، تتعلق بمجمل الساحة العربية، اثرت في موقف الكويت من حيث نظرتها لكيفية التعامل مع القضية وقبول مبدأ الحل السياسي لها كان اهمها:

١. تفوق القدرة العسكرية للكيان الصهيوني من حيث النوع والتدريب والتسليح واساليب القيادة العسكرية، مقابل الخلافات العربية المستمرة والتخلف في معظم الميادين، العسكرية والسياسية والفنية، وفي نوعية القيادة، وكيفية التعامل مع الصراع، مما نتج عنه الهزائم العسكرية والسياسية العربية التي اوجدت اتجاها عربيا عاما بعدم القدرة على حسم النزاع عسكريا.

٢. وكان نتيجة ذلك الخلاف العربي حول السبل والوسائل اللازمة لمواجهة هذه الحالة، ولم يحقق العرب اب تقدم باتجاه التنسيق والتكامل العسكري والاقتصادي والسياسي، وبدلا من ان تؤدي الهزائم العسكرية الى توحيد الصف العربي فانها ادت الى تفريقه كالمواقف ازاء التسوية مثلا، كذلك الشعور الكويتي بأن مايقدم من مساعدات ومعونات مالية لايذهب الى المجالات المقدم من اجلها بقدر استخدامه من قبل الانظمة لصالحها دون تحقيق الاهداف المرجوة من المساعدات.

٣. تخوف الكويت من الاثار السياسية التي ولدتها الهزائم العسكرية، خصوصا وان حرب حزيران افرزت حالات تغيير ادت الى انهيار عدد من الانظمة العربية كثورة تموز ١٩٦٨ في العراق، والثورتين الليبية والسودانية عام ١٩٦٩. فالحل السلمي سيقي الكويت من الافرازات الثورية للعجز العسكري العربي من جهة، ويخلصها من رد الفعل الفلسطيني، وتحسبا لما قد يقوم الفلسطينيون المقيمون في الكويت بنسبة كبيرة من اعمال عنف او تنظيمات سياسية.

٤. ان الاوضاع العسكرية العربية اوجدت قبولا عربيا-شبه عام- لمنطق الحل السلمي، فمنطق القضاء على اسرائيل اختفى من مقررات مؤتمرات القمة العربية بعد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، ليحل محله التأكيد على رفض اية تسوية جزئية للمشكلة، لتنتفي نهائيا بظهور المشروع العربي للسلام[٢].

ففي عام ١٩٦٥، قررت الكويت ايقاف تسديد مبلغ (٦) ملايين جنيه استرليني من اصل (١٠) ملايين جنيه استرليني من قرض لتونس نتيجة لتصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والداعية الى التفاهم مع الصهيونية، على اساس ان الكويت ترفض ان تقدم قروضا لحكومة تعمل ضد قضية العرب الكبرى[٣]. ودعت العرب بالا يقبلوا غير عودة الفلسطينيين الى وطنهم مهما كلف ذلك من تضحيات لان منطق الحلول

---

[١] حول الوجود الفلسطيني من حيث الاعداد والتوزيع على النشاطات الاقتصادية المختلفة في الكويت، ينظر بلال الحسن، المصدر السابق، ص٩٧.

[٢] مجلة التضامن، المصدر السابق، ص٩-٢٨.

[٣] الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٥، ص٢٢٥.

الوسطى في هذه القضية هو منطق استعماري لايمكن ان يقبل به اي عربي مخلص[١]، وعلى هـذا الاسـاس نفسه تم رفض الكويت لقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ على انها لم تعترض على قبول بعـض الاقطـار العربية لهما[٢]، ولاعتبار الكويت بأن اي تصرف سياسي ازاء المشكلة الفلسطينية يتخذ شرعيته من موافقـة الفلسطينيين عليه، لانهم اصحاب القضية بالدرجة الاساس، فقد تم رفض الكويت لمشروع المملكـة المتحـدة الذي تقدم به الملك حسين لاقامة وحدة بين الاردن والضفة الغربيـة[٣] تـضامنا مـع الـرفض الفلـسطيني للمشروع.

الا ان هزيمة حزيران ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الامن ٢٤٢ الداعي لانسحاب القوات الاسـرائيلية الى حدود ماقبل الخامس من حزيران اشر توجها كويتيا حذرا وغير واضح باتجاه الحـل الـسياسي للمـسألة الفلسطينية من خلال موقفين، الاول: تصريح ولي العهد (انذاك) بأنه ليس هناك مجال للسلم بعـد ان رفـض الكيان الصهيوني تنفيذ قار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وهذا يعني قبول الكويت الضمني بالقرار– رغم الـرفض الرسمي– وانها ترى فيه اساسا لتسوية الازنة من جهة، ومن جهة اخرى دعوة الكويت للدول العربيـة بعـدم الاقدام على الحل العسكري الا بعد الاتفاق عليه[٤].

الخاتمة

يتضح من قراءة المباحث تطور العلاقات التاريخية بين المملكه العربية السعودية والكويت نتيجة المراقف المشتركه والعلاقات المحوريه،لعل ظاهره نصرة القضيه الفلسطينية والتي قادة الى تقوية العلاقات بين البلدين وظهرت جلياً من خلال الجامعة العربيه ومؤتمرات القمه العربيه، كذلك تنامي دورهما السياسي والاقتصادي المتميز نتيجة نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧، وزاد من تماسك العلاقات الخليجية وخاصه المملكه العربية السعودية والكويت المشاركه العسكريه المحدوده في حروب المواجهه مع اسرائيل ودور اعلام دول الخليج وخاصه الاعلام السعودي والكويتي الموجهه، ذات الطابع المميز في رفد القضيه الفلسطينية والذي من خلاله زاد من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين والعالم وبالاخص العلاقات الستراتيجيه. ونتيجة لفشل حل القضيه الفلسطينية انعكس آثارها ايجابياً على تطور العلاقات بين دول الخليج والعالم وقيام التكتلات الاقتصادية والسياسية الدوليه، والذي انعكس على قيام التكتل السياسي والاقتصادي الخليجي وولادة مجلس التعاون الخليجي والذي نتج عنه تزعم السعودية لمنطقة الخليج. لقد لعبت الكويت الدور المميز في هذا المجال من خلال المحافل العربية والدوليه. لذلك عقم حل القضيه الفلسطينية جعل انعكاس آثارها الى تحقيق الكثير من المصالح السياسية والاقتصادية العربية العربية – والدوليه اضافه الى ولادة تكتلات جديده. لذلك برز على سطح الاحداث تطابق الرؤى السياسية بين السعودية والكويت فيما يخص ضبابية السياسية الامريكيه من اجل ايجاد حل للقضيه الفلسطينية التي طال انتظارها، وزاد من هذا الاعتقاد موقفها المنحاز الى اسرائيل وخاصه في مجلس الأمن والجمعيه العامه للأمم المتحده والذي ادى الى تسييس حل المشكله الفلسطينية وجعلها عقيمة المناقشات والتي نتج عنها تطور التكتلات العربيه والعالميه لذلك اصبحت القضيه الفلسطينية الجسر الذي تعبر وتتطور من خلاله العلاقات والمصالح الدوليه، اما الحل

---

[١] بيان لمجلس الامة الكويتي في ١٩٦٤/٤/٢٤، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٥، ص٢٢٥–٢٢٦.

[٢] الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٣، ص١٨٧.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٢، ص١٦٨.

بنظر بعض الدول العربيه والعالميه لا يصب بصالحها بل استمراره يقوي ويطور العلاقات بين هذه الدول سواء كانت عربية ام دوليه .

المصادر والمراجع

الكتب العربية والمعربة

احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، مطبعة دار الانوار، عمان، ١٩٨١.

احمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسيه ١٩٦٣-١٩٦٥، الفصل السادس من كتاب منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٨.

احمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.

بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت، بيروت، ١٩٧٤.

بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩١.

جبران شامية، سجل الاراء، المملكة العربية السعودية، كانون الثاني ١٩٦٧.

حميد حسين علي حسن البالاني، دور المملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربية ١٩٦٤-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار.

زهدي الفاتح، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء مع فصيل بن عبد العزيز، ط١، بيروت، ١٩٧٢.

سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، عمان، ١٩٩٥

صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

عبد الله سعود القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، الرياض، ١٩٨٠.

فهد خالد السويدي، الملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٠.

قدري قلعجي، موعد مع الكرامة، قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز واراءه السياسية، دار الكاتب العربي، الكويت، ١٩٧٢.

كنيث.م.ليفان، مسؤولية بدء الاعمال العدائية في حرب حزيران ١٩٦٧.

محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط١، مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

مروه جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٣، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٨١.

منير العجلاني، تاريخ المملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وامام المسلمين، ط١، بيروت، ١٩٦٨.

هيفاء احمد السامرائي، الجوار العربي الاوربي، بغداد، ١٩٨٢.

الوثائق العربيه

الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٥.

اليوميات الفلسطينيـــــة، المجلــد الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠، مركــز الابحاث، بيروت، ١٩٦٧.

الوقائع العربية، تشرين الاول–كانون الاول ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية الادارة العامة، الجامعة الامريكية، د.ت.

الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٩٠.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ١٢٩.

الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧.

جامعة الدول العربية، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، دار الابحاث، بيروت، ١٩٦٦.

ج.د.ع، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في انعقاده الثامن والاربعين (٤٨) ١١ ايلول ١٩٦٧.

ج.د.ع، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع الحادي والخمسين (٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للفترة من ١٠–٣٠ اذار ١٩٦٩.

الدوريات

بطرس غالي بطرس، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، مجلة السياسة الدولية، العدد٤١، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٥.

----------، المجابهة العربية–الصهيونية ، مجلة السياسة الدولية، العدد٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٧.

صلاح العقاد، الاستعمار والبترول في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، نيسان ١٩٦٧.

الرسائل

حميد حسين علي حسن البالاني، دور المملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربية ١٩٦٤–١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار.

الانترنيت

كتاب توفيق الشيخ، البترول والسياسة:

www.alhramen.co.uk/texst/5 htm.

الصحف

ت	اسم الصحيفة	العدد	السنة
١	صحيفة الاهرام	٢٩٤٣٢	١١ تموز ١٩٦٧
٢	صحيفة التضامن	٢٧	١٥ /١١/ ١٩٨٣